

بيان صحفي

يا مفتش الشرطة العام، توقف عن اتهاماتك الباطلة! ودعنا نجلس ونتناقش

(مترجم)

في إشارة إلى المقال الذي كتبه المفتش العام للشرطة، تان سري خالد أبو بكر، والذي نشر في صحيفة "مترو هاريان" الماليزية وذلك في يوم السبت ٢٠١٦/٠٥/١٤ بعنوان "الدعوة المنحرفة تهدد الأمن القومي" حيث ذكر فيه أن حزب التحرير / ماليزيا هو أحد الجماعات المنحرفة التي تقوم بأنشطة مثل التجمع للقيام بأعمال سريعة لا معنى لها وحمل الدعوة في الشوارع والقيام بحملة ومظاهرة ترفض زيارة أوباما إلى ماليزيا. ونحن في حزب التحرير / ماليزيا نؤكد على ما يلي:

١. إن الاتهام الذي وجهه المفتش العام للشرطة ليس اتهامًا بسيطًا، بل على العكس من ذلك، فهي اتهامات خطيرة جدًا افترهاها دون تدقيق. فلم يلتق المفتش العام للشرطة ولم يناقش مع أي مسؤول من مسؤولي حزب التحرير / ماليزيا أية قضية عقائدية أو أية فكرة من الأفكار التي يتبناها ويدعو لها حزب التحرير. فكيف إذا زعم مثل هذه الاتهامات؟ وما هو الأساس الذي استند إليه المفتش العام للشرطة حتى يتجرأ ويتهم حزب التحرير / ماليزيا بأنه جماعة منحرفة. هل اعتمد على أساس الفتوى الصادرة عن لجنة فتوى سيلانجور التي كانت مليئة بالتشهير والقذف والاضطراب؟ وهل يجهل المفتش العام للشرطة أن اتهام أي شخص بالانحراف هو في حقيقة الأمر جريمة عظيمة وإثم عظيم عند الله سبحانه وتعالى وخاصة عندما لا يستند في ذلك إلى أي دليل على الإطلاق؟ ويعتبر هذا الاتهام أكثر خطورة عندما يمس الملايين من أعضاء حزب التحرير وأنصاره في جميع أنحاء العالم والذين يحملون نفس العقائد والأفكار التي يتبناها حزب التحرير.

٢. فهل "أنشطة" حزب التحرير / ماليزيا، يا مفتش الشرطة العام، كما ذكرت أنت في مقالك من مثل التجمع للقيام بأعمال سريعة لا معنى لها وحمل الدعوة في الشوارع والقيام بحملة ومظاهرة ضد أوباما، تشير إلى أن حزب التحرير / ماليزيا هو جماعة منحرفة؟ ألم تتعاون الشرطة الملكية الماليزية نفسها بشكل كامل مع المظاهرة التي نظمها حزب التحرير / ماليزيا ضد زيارة أوباما؟ فهل يعني ذلك أن الشرطة الملكية الماليزية قد ساعدت "دعوة منحرفة"؟! وعلاوة على ذلك، فهل "أنشطة" حزب التحرير / ماليزيا كما ذكرت أنت، تهدد الأمن القومي؟! ومنذ متى أصبح حمل الدعوة فكريًا، وتنظيم الحملات والمظاهرات السلمية والتي تعاونت معها الشرطة الملكية الماليزية نفسها بشكل كامل، تهديدًا للأمن القومي؟ فهل الجهود التي تهدف إلى تطبيق الإسلام كاملاً وإلى إلغاء القوانين العلمانية وإلى القضاء على أنظمة الكفر والأفكار الفاسدة في المجتمع وهو ما يقوم بها حزب التحرير / ماليزيا من خلال طريقته الفكرية السياسية، تهدد الأمن القومي؟ وهل الأعمال التي تهدف إلى وحدة الأمة الإسلامية في ظل دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة وتطبيق الشريعة والتي قد فرضها الله سبحانه وتعالى تضر بالأمن القومي؟

٣. ومن أجل السعي إلى بيان الحق ونشره وإلى إغلاق كافة سبل التشهير، فإننا ندعو المفتش العام للشرطة لنقاش ومناظرة فكرية عامة كانت أم مغلقة لنناقش الاتهامات التي زعم من خلالها أن حزب التحرير / ماليزيا جماعة منحرفة. وحتى موعد ذلك، فإننا ننصح المفتش العام للشرطة والشرطة الملكية الماليزية بوقف كافة الاتهامات الكاذبة ضد حزب التحرير / ماليزيا لأنه لن يحقق مفتش الشرطة العام ولا الشرطة الملكية الماليزية أية مكاسب من ذلك سوى الإثم وزيادة فرقة الأمة. ولهذا، نرجوكم يا حضرة مفتش الشرطة العام المحترم، أن تتراجع عن كلامك وأن تتوب إلى الله سبحانه وتعالى عن جميع الاتهامات الباطلة التي اتهمت بها حزب التحرير / ماليزيا.

٤. نود التأكيد مرة أخرى على أن دعوة حزب التحرير هي دعوة فكرية سياسية وهي تقتدي بسنة رسول ﷺ شبرًا بشبر، وهي بعيدة كل البعد عن العنف والانحراف. ويمكن لمفتش الشرطة العام والشرطة الملكية الماليزية أن يقوموا بتفحص الكتب والنشرات والبرامج التي أصدرها حزب التحرير بأنفسهم، وإذا كان هناك أي شك حول وجود انحراف، حتى لو كان قليلاً، نرجو منكم أن تأتوا إلينا وتناقشونا فيه حتى تتضح المسألة. في الحقيقة، حضر بعض ضباط الفرع الخاص التابع للشرطة الملكية الماليزية بعض أنشطتنا وتناقشوا وتفاعلوا مع شباب حزب التحرير / ماليزيا الذين يعرفون وفي حقيقة الأمر يقبلون بالأفكار الإسلامية التي يقدمها حزب التحرير.

أما وقد قلنا ذلك، فإننا نود أن نستغل الفرصة لشكر الشرطة الملكية الماليزية لمَدِّنا بالمساعدة التي نحتاجها في مظاهراتنا وتسليم المذكرات ونأمل أن يستمر هذا التعاون. ونريد أيضاً أن ننصح أفراد الشرطة الملكية الماليزية بالتوبة إلى الله سبحانه وتعالى من جميع الذنوب، ونحن ندعو الله سبحانه وتعالى أن يغفر لهم جميع ذنوب أفراد الشرطة الملكية الذين قاموا بمنع عقد ندواتنا ومؤتمراتنا وحمل الدعوة في الشوارع، وتوزيع المنشورات وغيرها. بما في ذلك جميع التهديدات التي يطلقها ضباط الفرع الخاص التابع للشرطة الملكية الماليزية من وقت لآخر ضد شباب حزب التحرير / ماليزيا، والإسلام يحرم اعتقال الناطق باسم حزب التحرير في ماليزيا وعضو آخر في حزب التحرير / ماليزيا وذلك في ٢٠/١١/٢٠١٥. ونسأل الله أن يشرح صدر مفتش الشرطة العام وصدور جميع أفراد الشرطة الملكية الماليزية ليس ليساعدوا دعوة حزب التحرير فقط، وإنما أيضاً ليصبحوا حملة دعوة لتطبيق دين الله سبحانه وتعالى ولإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي يسعى حزب التحرير لإقامتها.

السيد مفتش الشرطة العام المحترم، نرجو منك أن تقوم بواجبك الذي هو أمانة في عنقك بكل أمانة ومهنية، وألا تعارض أوامر الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ في أي أمر أياً كان. واجعل من القرآن والسنة المرشد الوحيد لك في القيام بواجباتك، وتمسك بهما. وأخيراً، نسأل الله سبحانه وتعالى ألا يكون مفتش الشرطة العام ولا أفراد الشرطة الملكية الماليزية ممن يشملهم قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتِ الْمُُنْفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]

عبد الحكيم عثمان

الناطق الرسمي لحزب التحرير في ماليزيا